وهي نسبة غير قائمة في أي بلد في العالم . ويتوقع وزير المالية جمع مبلغ ٣٢ر٨ مليار ليرة بواسطة الضرائب خلال السنة المالية ١٩٧٥ / ١٩٧٦ (المصدر نفسه) مقابل ٢٤ر٣ مليار ليرة في السنة المالية السابقة ، اي ما يعادله ٥٨ ٪ تقريبا من ميزانية الدولة الشاملة لسنة ١٩٧٥ / ١٩٧٦ ، البالغة ٥٦ر٣ مليار ليرة . وتقسم هذه الضرائب ، كالعادة ، الى نوعين : ضرائب مباشرة (تفرض على الداخل) وغير مباشرة (تفرض على النفقات من الداخل) ، ولكن المميز لها في اسرائيل هو تعددها وارتفاع نسبها ، كما ذكرنا ، الامر الذي يسبب الكثير من المشاكل لسكان اسرائيل، ويزيد من تذمرهم ، خاصة وان هذه الضرائب ترتفع من حين لاخر . وكانت الضرائب قد رفعت عدة مرات بعد حرب ١٩٧٣ ، ووصلت الى قمتها بعد تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية في تشرين الثاني ١٩٧٤ ، وفرض ضرائب جديدة على معظم المواد الغذائية الاساسية (انظر « قضايا اسرائيلية » ، العدد ١٤٤/١١/٧٤ ص ١٢٤ — ١٣٠) . ولكن الحكومة لم تكتف بذلك ، اذ فرضت ضرائب جديدة ايضا خلال هذه السنة — ضريبة على ارباب العمل بنسبة ٧ر٥ ٪ خفضتها فيما بعد الى ٤ ٪ ، وضريبة شراء بنسبة ٧ر٥ ٪ — بهدف تغطية جزء من العجز الذي رافق مشروع الميزانية الجديدة للسنة المالية ١٩٧٥ / ١٩٧٦ (راجع العدد السابق من « قضايا اسرائيلية ») . اما بالنسبة للضرائب المباشرة على الفرد فقد وصلت خلال السنة الاخيرة الى ٧٨ر٧٥ ٪ من دخله ، وتشمل هذه النسبة ضريبة الدخل والقروض الالزامية على اختلاف انواعها . ويرافق الارتفاع في الضرائب كل مرة ارتفاع في الاسعار ايضا تزداد معه المطالبة من جانب العمال بتعويضهم على الغلاء، الامر الذي يقوي مجرى التضخم المالي ، وبالتالي يقضي على الاهداف التي ارادت الحكومة تحقيقها من وراء فرض الضرائب ، مثل جمع مبالغ كافية لتعديل نفقاتها المختلفة ، وامتصاص القوة الشرائية من الجمهور بهدف « تهدئة » الاقتصاد وخفض سرعة التضخم المالي .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف يستطيع سكان اسرائيل وخاصة الطبقات الفقيرة والمتوسطة منهم ، تحمل مثل هذا العبء ، والاستمرار في المحافظة على مستوى معيشة معين بواسطة المبالغ الضئيلة التي تتبقى من الدخل ، رغم ارتفاع الاسعار المستمر ؟ ويظهر ان السكان استطاعوا القيام بذلك بطريقتين اساسيتين : (١) اخفاء الدخل الذي يستوجب دفع ضريبة عليه ، وهي ظاهرة «خطيرة» أدت بحسب اعتراف وزير المالية (في مقابلة له في معاريف ، ٧٥/٢/٢٨)، الى اخفاء ضرائب تقدر بمليارات الليرات ، (٢) الحصول على مكافآت شهرية تقدر بالاف الليرات ، في اماكن العمل ، تكون معفية من الضرائب على أساس نفقات تتعلق بالعمل ، مثل رسوم الهاتف ومصاريف السيارة وشراء الكتب المهنية وما الى ذلك من « اختراعات » لا أساس لها من الصحة احيانا ، فالهاتف مثلا ، يستعمل لاغراض خاصة معظم الوقت ، واحيانا لا تكون السيارة موجودة ، أما الكتب المهنية فلا تشترى ابدا . ويرافق هذه الطلبات ، عادة تقديم بيانات كاذبة الى اجهزة الجباية ، بحيث يحصل مقدموها على مبالغ شهرية كبيرة : معفية من الضريبة تفوق احيانا كثيرة دخلهم الاساسي . وقد أصبح ذلك مع مرور الوقت ، بمثابة امتيازات للعمال ، لا تستطيع الحكومة المس بها ، رغم اطلاعها الكامل عليها . والنتيجة هي ان الضرائب التي تحصلها المالية ، لا تدفع بحسب الدخل الحقيقي للعامل، بل من الدخل الاساسي المعترف به رسميا ، الامر الذي لا يؤثر تقريبا على الدخل الصافي للعاملين، رغم ارتفاع نسبة الضرائب .

ولدت هذه الامور الكثير من العيوب في جهاز الضرائب في اسرائيل ، بحيث بات اصلاحها هدفا اساسيا ، لتقوية الاقتصاد الاسرائيلي ، مما دفع وزارة المالية الى العمل على احداث اصلاح شامل في جهاز الضرائب المباشرة من جهة ، وفرض ضريبة القيمة الاضافية ، بالنسبة للضرائب غير المباشرة ، من جهة اخرى .

لجنة خبراء

عين وزير المالية في ٧٤/١٢/١٥ لجنة من الخبراء برئاسة بروفيسور حاييم بن — شاحار وعضوية كل من بروفيسور يورام بن — بورات ، وبروفيسور ميخائيل برونو ، والمحامي بوعز ناهير ، ومدقق الحسابات شالوم روفائيل ، وذلك لدراسة موضوع الضرائب المباشرة وتقديم توصيات بشأن الطرق التي